الأمم المتحدة S/2023/865

مجلس الأمن

Distr.: General
13 November 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إلى قرار مجلس الأمن 2391 (2017)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقوم، بالتنسيق الوثيق مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل – بوركينا فاسو وتشاد ومالي وجمهورية موريتانيا الإسلامية والنيجر – والاتحاد الأفريقي، بتقديم تقرير عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعن الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذا الصدد. وقد اتخذ المجلس كذلك القرار 2690 (2023)، الذي قرر بمقتضاه إنهاء ولاية البعثة المتكاملة بموجب القرار 2640 (2022) وطلب إلى البعثة المتكاملة أن "تبدأ على الفور في 1 تموز/يوليه 2023 بوقف عملياتها، ونقل مهامها، وكذلك الخفض التدريجي لأفرادها وسحبهم بشكل منظم ومأمون، بهدف إكمال هذه العملية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2023". وتغطي هذه الرسالة الفترة من 9 أيار/مايو إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

لا تزال الحالة الأمنية في منطقة الساحل مروعة، حيث تستمر العواقب الكارثية لهجمات جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المنتسبة إلى تنظيم القاعدة ولتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على المدنيين، لا سيما في منطقة ليبتاكو – غورما في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ففي بوركينا فاسو، تزايَد استهداف الجماعات المتطرفة العنيفة للمدنيين وقوات الدفاع والأمن الوطنية، ويستمر استغلالها للتحديات المتعددة الأوجه التي يتعرض لها البلد. وفي النيجر، تصاعدت وتيرة العنف بعد التغيير غير الدستوري للحكومة في 26 تموز/يوليه 2023.

وفي مالي، على خلفية الخفض التدريجي لقوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وانسحابها، استؤنفت الأعمال القتالية بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة، في حين تتزايد أيضا الأنشطة العنيفة للجماعات المتطرفة. وقد يؤدي تصعيد النزاع في شمال مالي إلى زيادة خطر التطرف العنيف في جنوب شرق موريتانيا. وفي الجنوب، يزيد الوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل من خطر ترسُّخ التطرف العنيف في البلدان الساحلية لغرب أفريقيا.

وفي الشرق، لم يتبيَّن بعد تأثير العمليات العسكرية التي قامت بها تشاد في مقاطعة تيبستي الشمالية والمنطقة الحدودية مع ليبيا في آب/أغسطس. وفي حين أن بعض طرق التهريب قد تعطلت على ما يبدو، فمن المتوقع أن يزداد انتشار التجارة غير المشروعة في مثلث تشاد وليبيا والنيجر.

الرجاء إعادة استعمال الورق

تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

في ظل تدهور الحالة الأمنية في منطقة ليبتاكو – غورما، لم تقم القوة المشتركة بعمليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 1 تموز/يوليه 2023، *نُقل مقر القيادة التنسيقي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية* لمنطقة الساحل إلى نيامي، تماشيا مع إعادة هيكلة القوة المشتركة في كانون الثاني/يناير 2023، بهدف التركيز على كل من التنسيق التشغيلي وإجراء العمليات المشتركة. وفي 26 تموز/يوليه 2023، أوقف الاتحاد الأوروبي دعمه لمقر القيادة التنسيقي تقنيا وبالمعدات، بعد التغيير غير الدستوري للحكومة في النيجر. ولم يُبت بعد في التصديق على المفهوم الاستراتيجي المنقح لعمليات القوة المشتركة، نظرا لأن لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لم تجتمع في نيامي في آب/أغسطس كما كان مقررا.

تنفيذ الاتفاق التقني

انتهى الدعم اللوجستي والتشغيلي المقدم من البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة في 23 حزيران/يونيه 2023 فعليا، وذلك بانتهاء الاتفاق الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي كانت البعثة المتكاملة تتلقى التمويل من خلاله لإيصال المواد المستهلكة الداعمة للحياة إلى القوة المشتركة. وقد كُرِّست الأسابيع الستة الأخيرة من الاتفاق الثلاثي للوفاء بالتزام الإبلاغ عن المنحة النهائية.

وبعد ذلك بوقت قصير، في 30 حزيران/يونيه، وبناء على طلب حكومة مالي الانتقالية، قرر مجلس الأمن إنهاء ولاية البعثة المتكاملة بموجب القرار 2690 (2023)، مما أدى أيضا إلى إنهاء ولاية البعثة المتمثلة في تقديم الدعم المعزز للقوة المشتركة، على النحو المأذون به بموجب القرار 2391 (2017).

تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها

بعد انتهاء الاتفاق الثلاثي في حزيران/يونيه 2023، أوقفت البعثة المتكاملة دعمها اللوجستي والتشغيلي المقدم إلى القوة المشتركة؛ وبذلك لم تجر البعثة أي تقييم للمخاطر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أُحرز تقدم محدود فيما يتعلق بتنفيذ تدابير التخفيف المذكورة خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، حيث نُقل مقر قيادة القوة المشتركة من مالي، مما زاد من صعوبة متابعة البعثة المتكاملة لما تحقق في هذا الصدد.

وواصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دعم القوة المشتركة في تعزيز امتثالها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى جانب بناء قدراتها، حتى انتهاء المشروع في 31 آب/أغسطس 2023. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس 2023، قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتدريب وتوعية 138 مواطنا، في دورات منفصلة، من بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر يمثلون مقر القيادة التنسيقي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجان التنسيق الوطنية التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأفراد الشرطة العسكرية وأعضاء الكتيبة النيجيرية التابعة للقوة المشتركة المتمركزة في تيرا، النيجر. وركزت جهود التدريب والتوعية هذه على حماية المدنيين، والتحقيق الجنائي، وأعمال الشرطة المتصلة بالمجال التقني وبالاستدلال الجنائي العلمي، وآليات الإنذار المبكر، وأدوار قادة الشرطة العسكرية للقوة، والقبض على المحتجزين واحتجازهم وإطلاق سراحهم ونقلهم، ومبادئ ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وإطارها المؤسسي

اعتُمدت استراتيجية التنمية والأمن، التي تغطي الفترة 2023-2033، وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية، الذي يغطي الفترة 2023-2028، في اجتماع وزاري للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عُقد في 9 تموز/يوليه 2023 في نواكشوط.

وفي الفترة من 26 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2023، أوفدت الخلية الإقليمية لمنع التطرف التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بعثات إلى بوركينا فاسو وتشاد ومالي لتبادل الخبرات بشأن دور العالمات الإسلاميات الموريتانيات في توعية الفئات السكانية الضعيفة ضد التطرف العنيف.

خاتمة وملاحظات

تقف المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مفترق طرق. فقد انسحبت مالي منها ومن مؤسساتها في 15 أيار/مايو 2022. وتواجه عدة من الدول المتبقية في المجموعة عدم استقرار اجتماعي وسياسي، مما يؤدي إلى تفاقم السياق الأمني الذي يتسم بانتشار التطرف العنيف وتجدد الأنشطة غير المشروعة. وتواجه القوة المشتركة، التي تتصرف باعتبارها حلا إقليميا لانعدام الأمن المتزايد، بما في ذلك من خلال القيام بدور مكمِّل للالتزامات المتعددة الأوجه للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين في منطقة الساحل، تحديات خطيرة. ومما يزيد الوضع السائد في منطقة الساحل صعوبة أن البيئة الأمنية تتسم بالتشتت، حيث تشمل العديد من الجهات الفاعلة الأمنية المحلية والإقليمية والدولية والخاصة، فضلا عن جماعات القصاص الأهلية والجماعات المتطرفة العنيفة.

ومع ذلك، فإن هذا السياق يشكل أيضا فرصة للتأمل في الكيفية التي ينبغي بها للمجتمع الدولي أن يجدد نُهُجه إزاء منطقة الساحل. ولا تزال معالجة أوجه القصور في مجال الحوكمة مسألة ذات أهمية حاسمة لضمان الاستقرار الدائم في منطقة الساحل. ولن تكون الحلول العسكرية والحلول المركزة على الأمن وحدها كافية. وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، دعم بلدان منطقة الساحل في صياغة نهج جماعية ومتعددة الأبعاد موجهة نحو تعزيز التنمية المستدامة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتهديدات في المنطقة.

وفيما يتعلق بالدعم المقدم من البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أقدم الشكر إلى الاتحاد الأوروبي – الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في هذا المسعى – على تعاونه الممتاز بموجب الاتفاق الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية، الذي مكَّن القوة المشتركة من إحراز تقدم في تفعيل عملياتها. وفي المراحل المقبلة، في ضوء انسحاب مالي من المجموعة الخماسية وانتهاء الاتفاق الثلاثي وانسحاب البعثة المتكاملة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أوصي بأن ينهي مجلس الأمن التزامات البعثة المتكاملة والأمانة العامة بالإبلاغ بموجب القرار 2391 (2017).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**